

عناصر الضعف

يمكن كنماذج ذكر ما يلي:

أ. الترعة التجريدية التي عاش الكلام القديم ردحاً طويلاً في مداراتها هو و بقية أفراد أسرة المعرفة الدينية من الفلسفة و حتى الفقه و الأخلاق، فأدّى ذلك إلى انشغال الباحثين بأمور و مسائل لاترجع بالفائدة المناسبة مع حجم الجهود المبذولة، كما وأدّى ذلك إلى تولد عقلٌ فرضيٌّ يحاكي الصور و الاحتمالات من دون أن يلحظها و انعكاساتها في أفق الواقع مما أحدث عزلةً نسبيةً للعقل الكلامي.

من هنا فإن الكلام الجديد مطالبٌ بمتابعة الرؤى و الأفكار آخذًا بعين الاعتبار التأثيرات الميدانية لمادة البحث و نتائجه، وهذا ما يستدعي إعادة فرزٍ و ترتيبٍ للموضوعات الكلامية مع الأخذ بالنظر هذا الجانب أيضاً. من المعروف أنه و نتيجةً لتأثيرات المنطق الأرسطي فقد جعلت استقامة الفكر منفصلةً عن الواقع الخارجي العملي؛ لأن هذا المنطق يرى أن سلامة العمليات الاكتشافية العقلية تكمن في قدرتها على وضع القضايا و المعلومات في مكانها الذهني الصحيح للمساهمة في ضمان صحة التوصل إلى النتيجة، وهذا يعني أن الهدف الذي يتتوخاه العقل الأرسطي هو الوصول العقلي إلى نتيجةٍ سليمةٍ ذهنياً دون النظر التردّدات العملية لهذه النتيجة.^(١) لكنه من المناسب هنا الإشارة إلى عدم الإفراط في ملاحقة هذه الترعة و

إقصائها إلى الحد الذي يفقدنا قيمة أبحاث و موضوعات قيمة، فالعملانية ضرورة غير نهائية؛ و السبب في إثارة هذه القضية هو أنّ هناك نزعةً ملحوظةً سرت في الفترة الأخيرة في الأوساط الفكرية والثقافية الدينية، و تعبّر هذه الترعة عن حالةٍ من النقد الشديد للدراسات النظرية في الفكر الديني و التي لا توجد تردداتٌ عمليةً لها الأمر الذي يبرز واضحًا في علم أصول الفقه.

هذه الترعة يمكن الموافقة عليها و الدفاع عنها للخلاص من الجهد الإست ráfiee التي غرفت بها الدراسات الدينية في الكثير من الأحيان، إلا أنّ المشكلة هي في ظاهرة تختلي هذه الترعة للحدود المنطقية و تحولها أحياناً إلى ظاهرة رفضٍ فيه شيءٍ من الإطلاقية و شعورٍ بحالةٍ من التأزم، و هو ما يؤدي إلى ضياع الكثير من الجهد و قطع مسار تواصلها و ديمومتها.

لعلّ هناك من يتحدى اليوم عن علم أصول فقهٍ مصغرٍ جداً قد تؤدي الموافقة عليه إلى شيءٍ من فقدان الدراسات التأسيسية الهامة، كما لعل هناك من يستبعد الكثير من الأفكار الاعتقادية الهامة لمجرد تحسّه أهمية موضوعاتٍ أخرى في الفترة الراهنة تحسّساً يكن الوقوف معه غالباً، و هو ما يدعونا إلى التمييز بين لغوية بحثٍ ما من حيث المبدأ و زيادة أهمية بحث آخر عليه في فترةٍ معينةٍ.

بـ. الترعة اليقينية (و هنا نقرأها من جانبٍ آخر غير ما تقدم) حيث ساهم المنطق الأرسطي و غيره أيضاً فيها، فإنه وفق تصوره للبيان و وسائل الإثبات أيضاً ساهم في تكوين عقلٍ دوغماً جزئي ينفي الآخر

د. لعله و لأسباب تاريخية لم تُعط دراسات مقارنة الأديان حقها في الكلام القديم، أمّا اليوم سيا بعد صدوره العالم بحكم قرية كونية واحدةٍ و احتكاكات المسلمين والمسيحيين واليهود على أكثر من صعيدٍ صار علم الكلام المقارن ضرورةً ملحةً حتى يقوم المواريin الأديان على قواعد علمية تختزل الوقت وتغتنم الفرص، وهذا لا بد أن يركِّز الكلام الجديد على مقارنة الأديان وأن لا يقتصر على مقارنة المذاهب كما هو الحال فعلًا.

هـ . إنَّ تاريخ علم الكلام يكشف عن اعتقاده على المنطق الأرسطي كمنطقٍ وحيدٍ و حكمٍ متفردٍ في المدخل العلمي، حيث قدم هذا المنطق على انه حقائق ثابتة عامة شاملة كلية و يقينية، غير أنَّ تطور المعرف البشرية كشف عن ثغراتٍ في هذا المنطق لا أقلَّ أنه بوضعه الحالي ليست لديه قابلية حل كل المشكلات اليوم، و من هنا و نظرًاً لتجدد الكثير من الأشكاليات ذات الطابع المنطقي المختلف.

فإنَّه من الضروري للكلام الجديد الاتكاء على مخزون منطقي أكبر يشمل إلى جانب المنطق الأرسطي المنطق الاستقرائي و الرياضي و التجاري و الذاتي و الدياليكتيكي و... إلخ فإنَّ أزمة تناطِبٍ ستتشاءَّ تبعًا للهُوَّة الحاصلة بين الهيكليَّة المنطقية للأفكار و الإشكاليات الجديدة مع الهيكليَّة المنطقية التي تحكم علم الكلام.

لا يراد هنا التبييض من شأن المنطق الأرسطي بقدر ما يراد الإشارة إلى كون هذا المنطق هو جهد بشري لا يتَّصف بالكمال.

و إنَّ واحدةً من إفرازات نزعة اليقين و التذهب هو الذاتية و التحيز، و

بالتالي ضعف الموضوعية والحياد، وهي مشكلةٌ جديّةٌ لا يخلو منها علم، لكن الكلام القديم - كبعض العلوم الأخرى - قد تجاوزت فيه الذاتية والتحيز الحدّ الطبيعي، ومن هنا فعلَ الكلام الجديد تجنب هذه المشكلة بواسطة رفع القيود وتقليل الاعتبارات التي تفضي بالمتكلِّم إلى الذاتية والأحكام المسبقة، وتقليل هذه الاعتبارات سيساهم في فتح الباب أمام صنوف الأفكار والآراء الأمر الذي يثري حركة الفكر ويرفع رصيد علم الكلام ويضاعف من إنتاجه.^(١)